

تقرير

في صيدا يسألون: أين أحمد الحريري؟



صار أحمد يفضل الغداء في «الإتوال» على مقهى أبو العبد الصباغ (أرشيف - مروان طحطح)

فارق بينه وبين من دخل بيوتهم، أما أن ينتهجا الحريري الشاب مسحوراً بالحكايات التي سمعها عن قوة معروف الشوارعية، نهجاً للعمل السياسي في المدينة، فبدا الأمر جلياً أنه يختزل الكثير من تكلف لا يعكس الحقيقة.

اللعب في الشارع

يروى مطلعون أن أحمد نشأ على فكرة شكلت ضغطاً كبيراً عليه، وساهمت في تحديد رؤيته السياسية. دوماً كانت تتردد على مسامعه شكوى الناس من بُعد والدته أو انسلاخها أحياناً كثيرة عن القاعدة الشعبية، حتى

تؤدي إلى قتلى وجرحى بعدما روعت الأمنيين وناثراً الرصاص فوق الرؤوس. يسكن الوجدان السياسي للسياسي الشاب بحسب ما ينقل عنه مقربون نظرية يقولون إنهم لا يجدون صعوبة في فهمها لبساطتها، بل الصعوبة تكمن في إقناعه بإمكانية أن تكون خاطئة. يسعى أحمد ليكون مزيجاً من معروف سعد ورفيق الحريري. أي القريب من الناس وصاحب المؤسسات في آن. لم يدرك أحمد حتى اليوم أن معروف سعد حين كان يدخل بيوت الصيداويين دون موعد للأكل بما هو متوافر، كان يفعل ذلك تلقائياً. وقتها لم يكن هناك من

الزيباوي وغيرهم. بوصول أحمد تبين أن هناك صفراً أول للقيادات بحكم الدم، وما عداه مجرد موظفين يرتب. حتى إن كثيرين توقعوا من «طحشتها» به أن يصار إلى ترشيحه للانتخابات النيابية الأخيرة بدلاً منها. لكن الأمر لم يحصل، فكان المقعد الوحيد الذي جلس عليه هو مقعد طاولة الاجتماعات في قاعة المجلس البلدي لصيدا، مسؤولاً عن ملف الشباب والرياضة، في سابقة في تاريخ العمل السياسي اللبناني، أن تختزل في شخص أمانة حزب سياسي ومقعد بلدي.

بين معروف ورفيق

في ضوء المتغيرات التي تحكم المشهد السياسي لتعاطي آل الحريري مع جمهورهم في صيدا تحديداً، يكثر الكلام في هذه الفترة في المدينة عن مستقبل أحمد الحريري. فالشاب «الواعد» غائب عن الساحة الصيداوية منذ مدة. مقربون منه يعززون الأمر إلى أسباب أمنية، فلكونه «أميناً عاماً» لحزب سياسي، لم يعد الأمر كالسابق. آخرون يقولون إن للأمر علاقة بالأزمة المالية التي يعانيها التيار، وتعدد الروايات.

اليوم بات أحمد يُفتقد كثيراً في مواضع كان لزاماً عليه التواجد فيها، إن أراد التأسيس لواقع يتعدى كونه «ابن بهية». لم يعد يشاهد في مقاهي البلد القديمة يدخن النرجيلة. ولم يعد يصادف وهو يأكل الفول في مطعم شعبي، أو متجولاً في السوق التجارية بين دكان وآخر في حركات لاستفزاز أسامة سعد.

أصبح التعامل مع أحمد عبر وسيط (م. ب.)، أو من ينوب عنه في فريق عمل يعرف أهالي صيدا كفاءةً بهم جيداً. كفاءة خبروها في أكثر من موضع كان آخرها توظيف حراس المراكز التجارية الجديدة، والتي بينت نظرية الرجل المناسب في المكان المناسب، وكادت أن

استبشر الصيداويون بما حققه ابن مدينتهم. الشاب واعد، وإنجازاته كبيرة. استطاع خلال أشهر معدودات (منذ زواجه تحديداً) أن يخسر أكثر من 40 كيلو غراماً من وزنه. للأسف لم ينطو الأمر على إنجازات ميدانية على الساحة الصيداوية كما كان يعوّل. اليوم يسأل كثيرون، أين أحمد الحريري؟

زياد الزعتري

منذ سنوات، بات بحكم المسلمات أن أحمد الحريري سيكون الوريث الشرعي لوالده النائب بهية الحريري في صيدا. أعد للأمر بروية أحياناً وبتسرع في كثير من الأحيان.

قيل للحاجة بهية إنه لا يزال صغيراً على المسؤولية الكبيرة، وتردد على مسامعها أنه لا يزال يحتاج إلى الكثير من الجهد، بحكم المقدرات الشخصية أولاً، وبحكم نقصان الخبرة الجماعية والتجربة والمستوى الثقافي والفكري. لكن «الست» حسمت الأمر. قررت دفع صغيرها إلى المعترك السياسي، و«ليقلع شوكة بيديه»، كما قالت للمعترضين، و«ليبق تحت ناظري دوماً».

منذ ذلك الحين وأحمد في الواجهة. وبقوة أدت إلى إلغاء الكثيرين من الورثة المحتملين للحزبية السياسية في المدينة من خارج إطار العائلة كيوسف النقيب، وعلي الشريف، وعدنان

تقرير

تهريب السلاح من المارينا: مُخبر الجيش موقوفاً

على كمية من الكوكايين تفوق تلك المفترضة لغرض الاستهلاك الذاتي. أوقف المشتبه فيهما بتاريخ 29 تموز، ليطلق سراحهما يوم 13 آب، أي بعد مرور نحو أسبوعين. أسبوعان حفلا بما لا يُطاق من التدخلات السياسية ظهرت بممارسات أفضت إلى تساؤلات لم يُعثر لها على أجوبة. فقد أرسل الموقوفان إلى سجن طرابلس ليكونا هناك بمنأى أمانة، باعتبار أنه لا أمكنة فارغة في سجن رومية المركزي. أطلق القضاء سراح المتهمين، لكن المسألة لم تنته عند هذا الحد، إذ ذهب القضاء أبعد من ذلك بكثير. فقد أشار بتوقيف «مخبر» استخبارات الجيش الذي أسهم في كشف مخطط شراء الأسلحة، من دون الأخذ في الاعتبار خصوصية عمله لدى الاستخبارات. كذلك فإن من أشار بتوقيف «المصدر» لم يأت به بالشروحات التي تقدّم بها ضباط في الجيش حيال طبيعة عمل المطلوب توقيفه، بحجة أن الأخير يشتبه فيه بترويج المخدرات، بحسب ادعاءات أحد المتهمين بشراء السلاح فقد جُرئ الملف بين جرمي السلاح والمخدرات، بعدما زعم وسيم أن عصام زُوده بالكوكايين الذي عُثر عليه في حوزته، «وقد أراد بهذه التهمة الانتقام من عصام بعد معرفته بأنه من وشى بهم» على حدّ قول مسؤول أمني. وبذلك يكون الاندفاع قد جرى من قبل

الأخير قيادة الفرع طلب المشتبه فيهم، فإشارت قيادته عليه بالخوض معهم في التفاصيل. أرشد عصام م. المشتبه فيهم إلى تاجر سلاح. بدأت المباحثات بينهم ليتبين أنهم يصدّد شراء كمية كبيرة من البنادق الرشاشة من نوع كلاشنيكوف. أخبرهم التاجر المفترض بأن لديه بندق رشاشة من نوع أم 16، فردوا بأن ضالتهم الكلاشنيكوف. أما بشأن كيفية النقل، فأخبروه بأنهم سينقلون السلاح بسيارة تحمل لوحة قضائية ومزوّدة بزجاج عازل للرؤية أو عبر البحر إن كانت الكمية كبيرة. كل ذلك كان يجري تحت مرأى عناصر الاستخبارات الذين سَجّلوا جميع الاتصالات الجارية. استمرت العملية، فطلب المشتبه فيهم من التاجر إحضار عينة من البنادق لفحصها قبل شرائها. حدّدوا نهار الخميس في 28 تموز الماضي موعداً لذلك، لكنه أخبرهم بأنه يفضل يوم الجمعة. وبالفعل، حضروا في الزمان والمكان المحددين. جرت عملية التسليم والتسليم بحضور اثنين من المشتبه فيهم (وسيم ت. وأحمد أ.). كانت عناصر الاستخبارات تراقب، لكنها لم تتحرك إلا بعدما أصبح السلاح في حوزة المشتبه فيهم. عندها طبقت عليهم على بعد أمتار قليلة من المارينا. ضبط الموقوفان بالجزم المشهود حيث كانت الأسلحة في حوزتهما، فيما عُثر في حوزة وسيم

«التحقيقات لدى استخبارات الجيش والمدعي العام العسكري لم تُثبت صحة ما أُشيع عن محاولتهما تهريب السلاح إلى سوريا». إخلاء السبيل هذا يمكن أن يقال فيه إنه سابقة قضائية، لم تأخذ في الاعتبار ضبط عناصر استخبارات الجيش للموقوفين بالجزم المشهود، حيث كانت في حوزتهم كمية من السلاح الحربي. كذلك فإن الاعتبارات التي استند إليها ميرزا في تبريره لم تلحظ أن توقيف المتهمين جاء ضمن عملية نفذتها استخبارات الجيش، استندت إلى معطيات جُمعت واتصالات سُجّلت لتوثيق الأدلة. فعملية التوقيف لم تحصل قبل تكتشف نيات المشتبه فيهم لجهة الحسم بأنهم اشتروا السلاح بقصد تهريبه إلى سوريا. وفوق كل ذلك، فإن عناصر الاستخبارات لم يقدموا على أي خطوة قبل أن تثبت لديهم صحة المعلومات التي في حوزتهم.

وبالعودة إلى تفاصيل العملية، فإن المتهمين الثلاثة، وهم سامر ت. ووسيم ت. وأحمد أ. الذين يتولى أحدهم مسؤولية إدارة الخروج والدخول في المرفأ السياحي الذي تشغله شركة سوليدير في منطقة سان جورج، سألوا عصام م. إن كان يعرف تاجر أسلحة بحكم إقامته في الضاحية الجنوبية. فصدف أن عصام يعمل مخبراً لدى استخبارات الجيش. أبلغ

أخلي سبيل الموقوفين الثلاثة بتهمة تهريب السلاح إلى سوريا. المدعي العام التمييزي أسقط التهمة عن الموقوفين، لكن المعلومات الأمنية تؤكد أن ضغوطاً سياسية مورست لإطلاقهم. ليس هذا فحسب، بل أدت الضغوط إلى توقيف «مصدر» الجيش الذي أدى دوراً رئيسياً في الإيقاع بـ«العصابة»

رضوان مرتضى

أفرج قاضي التحقيق العسكري فادي صوان عن الموقوفين الثلاثة المشتبه فيهم بمحاولة تهريب السلاح إلى سوريا عبر مرفأ «مارينا بيروت»، المحاذي لفندق سان جورج، بعد مضي نحو أسبوعين على توقيفهم. أما السبب، ففرّده المدعي العام التمييزي القاضي سعيد ميرزا إلى أن



القوات: لا فتور

تضمن العدد الصادر عنكم بتاريخ الاثنين 15 آب 2011 مقالاً لرامح حمية تحت عنوان: «الراعي في دير الأحمر: فتور قوّاتي» مليحاً بالمغالطات والمعلومات الخاطئة التي تشوه حقيقة الزيارة التاريخية لأبينا البطريك مار بشارة بطرس الراعي. لذا، يهمننا أن نوضح الآتي:

* أولاً: الحضور الأكبر في استقبال البطريك الراعي في أعالي ظهر القضيبة مدخل البقاع كان لـ«القوات اللبنانية» عبر وفد من منسقية البقاع الشمالي ضم أكثر من 130 كادراً قوانياً من مسؤولي القرى ترأسه منسق المنطقة المهندس مسعود رحمة.

*ثانياً: محاولة المقارنة بين زيارتي البطريك صغير العام الماضي والبطريك الراعي للإيحاء بأن الزيارة كانت فاترة «ولم تبعث الكثير من الدفء في قلوب عدد من أبناء البلدة في غير مكانها. فالبطريك صغير استقبل مباشرة فور انتقاله صباحاً من عيناتا إلى دير الأحمر، بينما البطريك الراعي انتقل من عيناتا إلى القرى الأخرى وإن عبر في دير الأحمر. لكن الاستقبال الرسمي كان عند الساعة والنصف مساءً. وكان له استقبال رسمي فور وصوله وكلمة ترحيبية من رئيس بلدية دير الأحمر المهندس ميلاد العاقوري. كما تم تقديم هدية تذكارية في المناسبة. وترأس بعدها الراعي قداس العيد في كنيسة سيده البرج في حضور كافة مسؤولي «القوات اللبنانية» وفي مقدمهم المهندس رحمة.

*ثالثاً: لم ترفع «القوات اللبنانية» اللافتات والصور التزاماً منها بالآليات التنظيمية التي وضعتها المطرانية والتي اقتضت اقتصار اللافتات على الجمعيات والرعايا فقط، ومن خرق الاتفاق هو رئيس «حزب التضامن» إميل رحمة. وللتذكير فقط، أنه حتى لدى زيارة البطريك صغير وحتى لدى الانتخابات البلدية لم يجر ارتداء ثياب تحمل شعارات «القوات».

*رابعاً: لا صلة لإميل رحمة بعيناتا لا في سجلات النفوس ولا في صناديق الاقتراع، وهي أثبتت أنها بلدة غير متوقعة على عصبية عائلية بل منفتحة على كل ما فيه خير للبنان وأبنائها ووجودهم الحر في هذه الأرض.

*خامساً: إن «القوات اللبنانية» شاركت شعبياً في كل الاستقبالات التي أقيمت في القرى وفي الاستقبال المركزي الذي أقيم في دير الأحمر. كما عقد لقاء بين البطريك الراعي ووفد منها، كان محدداً له 15 دقيقة وفق البرنامج فاستغرق 30 دقيقة استمع فيها الأب لهواجس أبنائه ومشاكلهم ورؤيتهم للحلول الأنجع، ورفعوا إليه كتاباً خطياً بذلك كما قدموا له هدية تذكارية عربون شكر ووفاء.

فهل كل ما ورد يعكس فتوراً قوانياً؟

منسقية منطقة البقاع الشمالي في «القوات اللبنانية»